أوضاع المرأة والطفل في العراق في ظل الحصار الاقتصادي ١٩٩٠-١-٢٠٠٣

أ.د. فاهم نعمة ادريس الياسري
جامعة واسط- كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة :

فرضت الأمم المتحدة حصارا شاملا على العراق اثر قيام النظام العراقي باحتلال الكويت في الثاني من اب ١٩٩٠. و كان الحصار شاملا شل كل مفاصل حياة العراقيين اذ شمل الغذاء و الدواء و جميع مستلزمات الحياة ، و كان اثر الحصار واضحا على شرائح الشعب العراقي و منها المرأة و الطفل اذ اثر الحصار بشكل مباشر على هاتين الشريحتين حيث مات الالاف الأطفال جراء الحصار ة عانت المرأة من الحصار فلم تكن قادرة على توفير مستلزمات الحياة اليومية للعائلة . كما اثر الحصار بشكل مباشر على الحياة اليومية للعائلة، حيث توقفت كل النشاطات الاجتماعية و الترفيهية التي اعتادت الاسرة العراقية على اقامتها.

The United Nations imposed a comprehensive siege on Iraq following the Iraqi regime's occupation of Kuwait on August 2, 1990. The bbcakde was comprehensive and paralyzed all aspects of Iraqis' lives, as it included food, medicine and all necessities of life, The impact of the siege was clear on Iraqi people, including women. Children , As the siege directly affected these two groups, where thousands of children died As a result of the blockaclo. The woman suffered from the siege and was unable to provide the daily necessities of the family's life. The siege also directly affected the daily life of the family, as all the social and recreational activities that the Iraqi family used to do stopped.

المقدمة

في اب عام ١٩٩٠ فرضت الامم المتحدة الحصار الاقتصادي على العراق، بموجب عدة قرارات صدرت من مجلس الامن زادت على ٢٤ قراراً، وقد جاء فرض الحصار لإجبار الحكومة العراقية على سحب قواتها من الكويت التي احتلته في الثاني من اب عام ١٩٩٠، غير ان الحصار ترك اثاراً سلبية على الشعب العراقي، وبخاصة شريحتين مهمتين هما (المرأة والطفل) اللتين عانتا بشكل كبير من جراء الحصار الذي استمر لعدة سنوات ولم يرفع الا بعد اسقاط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣.وفي هذا البحث نحاول توضيح معاناه المرأة والطفل وما لحق بهما جراء ذلك الحصار، وقد اعتمدنا في المعلومات التي وردت فيه من مصادر مهمه، وبخاصة التقارير التي صدرت عن الامم المتحدة والحكومة العراقية وبخاصة وزارة الصحة، وكذلك المنظمات والاتحادات المهنية.

نامل ان نكون اعطينا صورة واضحة عن الحصار واثارة السلبية على المرأة والطفل في العراق.

اوضاع المرأة والطفل في العراق في ظل الحصار الاقتصادي ١٩٩٠-٢٠٠٣

تأزمت العلاقات بين العراق والكويت بعد مرور سنتين على توقف الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، التي ساندت فيها الكويت العراق سياسياً واقتصادياً، وقدمت له الدعم اللازم في هذه الحرب، غير ان مشاكل سياسية واقتصادية سرعان ما ظهرت بين البلدين وادت الى تأزم في العلاقات بينهما ولم تفلح الوساطات العربية والدولية من انهاءها، كما انها لم تفلح في تخفيف التوتر الذي خيم بشكل كبير على العلاقات بينهما وظهر ذلك واضحاً عندما بدأ العراق يحشد قواته المسلحة على الحدود بين البلدين.

وفي الثاني من اب عام١٩٩٠ اجتاحت القوات المسلحة العراقية الكويت وتمكنت من احتلالها، بعد ان هربت الحكومة الكويتية بما فيها (الامير وولي العهد وباقي الحكومة) الى المملكة العربية السعوديةاثار اجتياح الجيش العراقي للأراضي الكويتية، واحتلاله للكويت واقامة حكومة موالية للعراق، ردود فعل قوية اقليمية ودولية رافقتها عقوبات سياسية واقتصادية، تلى ذلك القيام بعمل عسكري كبير طردت فيه القوات العراقية من الكويت.

لقد سارعت دول كثيرة لرفض الاحتلال العراقي للكويت، مما ترتب عليه من ازاحة حكومتها، وقد فرضت هذه الدول عقوبات اقتصادية وسياسية من طرف واحد على العراق[١]، فقد اصدر الرئيس الامريكي جورج بوش امرين تنفيذيين في الساعة الثامنة صباحاً بتوقيت واشنطن يوم ١٩٩٠/٨/٢

مجمل الامر الاول، رقم 12,722Fed Reg ويقضي بفرض حضر على تجارة العراق، ومجمل الامر الثاني رقم12,723Fed Reg يقضي بتجميد الاصول المالية العائدة للعراق او الكويت، وقد صدر هذان الامران بمقتضى الصلاحية الممنوحة للرئيس الامريكي بموجب (قانون الاحوال الطارئة الدولية الاقتصادية الصادر عام١٩٨٢)

Internatian Emergency Eeonowic Power Aet(I.E.E.P.A)

ويمنح القانون للرئيس صلاحيات التحقيق، او تنظيم، او منع التعامل مع بلد اجنبي، وبموجب هذه الصلاحية تمكن الرئيس اتخاذ هذه الاجراءات في الاحوال غير الاعتيادية والطارئة والناجمة عن افعال صادرة خارج الولايات المتحدة، والتي تشكل تهديداً للأمن القومي الامريكي، او السياسة الخارجية، او الاقتصاد الامريكي[٢] وحتى يتمكن الرئيس الامريكي من استخدام هذه الصلاحيات يجب عليه ان يعلن حالة الطوارئ الوطنية (Natinal Emergency) بموجب قانون الطوارئ الوطنية الصادر عام ١٩٨٢ (National Emergency Act N.E.A)، وقد اعلن الرئيس الامريكي بوش حالة الطوارئ وجاء هذا الاعلان (ان سياسات واعمال حكومة العراق تشكل تهديداً استثنائياً للأمن القومي والسياسي الخارجي للولايات المتحدة الامريكية[٣]

وعلى الرغم من العلاقات الوطيدة بين الاتحاد السوفيتي والعراق التي ترسخت على اثر معاهدة الصداقة والتعاون المعقودة عام ١٩٧٢، الأن موسكو اعلنت ايقاف جميع الامدادات العسكرية الى العراق واوقفت تسليم اي اسلحة قد تكون في طريقها الى العراق، كما وافقت على جميع قرارات مجلس الامن، وطالبت الحكومة العراقية باحترامها، كما دعت الحكومة العراقية للسماح للمدنيين بمغادرة الكويت، كما سحبت خبرائها ومستشاريها من العراق[٤]

ومن اللافت للنظر ان القراءة التحليلية للخطاب السياسي السوفيتي خلال الازمة نكشف عن نقطة مهمه جداً، هي ان موسكو ممثلة بالكرملين والخارجية لم تكن اقل تشدداً من الموقف الامريكي، والاوربي بصورة عامة، اذ طالبت موسكو شانها شان الولايات المتحدة الامريكية ودول أوربا الاخرى العراق بالانسحاب من الكويت[٥]، كما ان الاتحاد السوفيتي اوضح في اعقاب الزيارة التي قام بها جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الى موسكو في اب ١٩٩٠ بناء على دعوة من وزير خارجية الاتحاد السوفيتي شيفرنادزة، وفي البيان الذي صدر عقب هذه الزيارة (بأن وجهات النظر متطابقة حيال الازمة والتعامل معها)، وهذه بادرة تحدث لأول مرة في العلاقات بين البلدين[٦].

وفضلاً عن ذلك فقد ايدت بريطانيا ودول اوربية عدة الموقف الامريكي، كما دعت الجامعة العربية ودول اخرى الى احترام سيادة الكويت وانسحاب العراق من أرضها[٧]. وفي ضل هذه الظروف اصدر مجلس الامن الدولي عدة قرارات كان اخطرها واهمها من حيث مساسها بحقوق الانسان الاساسية للمرأة والطفل في العراق هي قرارات المتعلقة بفرض الحصار الشامل على العراق وعدم رفعه رغم زوال اسبابه، ومنها القرارات ٦٦١ في ١٩٩١/٨/٦[٨].

وعلى الرغم من اعلان العراق التزامه بالقرارات التي صدرت من مجلس الامن دون استثناء، الان المجلس لم يستخدم اي قرار يخفف من العقوبات التي فرضت عليه بل ان المجلس وتحت ضغوط امريكية وبريطانية اتخذ قراراً جديداً شدد بموجبها العقوبات على العراق وحرمانه من استغلال موارده بما يعزز بناء اقتصاده وتحقيق بعض الرفاهية للشعب[٩]، ولعل اول محاولة للخروج من(المنع الشامل)، وبهدف التخفيف من وطأة العقوبات، وما الحقة بالشعب العراقي من مأسي وعلى كل المستويات كان اتفاق النفط مقابل الغذاء والحاجات الاساسية، الذي اقره مجلس الامن وتم تطبيقه تحت اشراف الامم المتحدة[١٠] .

سمح الاتفاق المذكور للعراق بيع ما قيمته (١,٦) مليار دولار من النفط لشراء الغذاء والدواء، وعلى ان تستعمل الايرادات المتحققة ايضاً لتغطية نفقات الامم المتحدة عن انشطتها بموجب القرار(٦-٧) في ١٥ اب ١٩٩١، وان يخصم من المبالغ المذكور نصف نفقات لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت، وكذلك نفقات الامم المتحدة لتسهيل اعادة الممتلكات الكويتية كافة التي استولى عليها العراق، على ان ذلك تحت اشراف الامم المتحدة، ولا يحق للعراق التصرف باي مبلغ منه[١١].

ومما يجدر الاشارة اليه، ان بعض الباحثين عد الحصارات والعقوبات بمثابة ادوات ذات طبيعة اقتصادية تمثل بديلا عن التدخل العسكري المباشر والمبادرات الدبلوماسية[١٢]، غير ان تلك العقوبات لم تكن كذلك في حالة العراق، اذ ترافقت واستمرت مع حالة صراع خالص(Pure Conflict) ادى الى مصادرة قدرة المجتمع على مواجهة شتى المخاطر[١٣].

لقد كان الحصار ضد العراق شاملاً، فهو لم يكن اقتصادياً فحسب وانما تناول المواد الثقافية والتعليمية، واذا كان استثنى المواد الانسانية والغذائية والطبية الا انه شملها في الواقع بحرمان العراق من تصدير المواد التي تعطي المواد الانسانية والغذائية والطبية.

رفض العراق قرار مجلس الامن ذي الرقم ٧٠٦ في ١٥ اب ١٩٩١ لكونه لا يلبي الحد الادنى من متطلبات واحتياجات الشعب

العراقي، مما دفع مجلس الامن الى اصدار قرار اخر برقم ٧١٢ في ١٩ ايلول ١٩٩١، غير ان هذا القرار لم يكن بأفضل من سابقة مما ادخل الازمة العراقية في متاهات القرارات المتتالية التي تواصلت حتى صدور القرار٩٨٦ بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٩٥، والذي تأخر البدء في تنفيذه الى العاشر من كانون الاول ١٩٩٦، اذ قبله العراق على الرغم من مختلف الملاحظات التي ابديت على القرار المذكور من قبل المهتمين بالشأن العراقي كافة، ومن بينها ما صرح به الامين العام للأمم المتحدة بقولة((ان العقوبات، كما يقر عموماً اداة فظة، انها تثير المسالة الاخلاقية ان كانت المعاناة المفروضة على الفئات الضعيفة في البلد المستهدف وسيلة مشروعة لمحاربة الضغط على القادة السياسيين لا يرجح ان يتأثر سلوكهم بمحنة مواطنيهم)) [١٤] .

وضعت اليات تنفيذ لهذا القرار معقدة لتخضعه للتحكم عبر اجهزة ادارية تصب في خانة التمكن من (نهب ثروة دولة ذات عضو في الامم المتحدة)[١٥]، وقد وجهت انتقادات شديدة ولاذعة الى الاليات والاجراءات المعقدة التي نفذ فيها المشروع من الامين العام للأمم المتحدة ومن اخرين على تنفيذ ذلك المشروع[١٦] .

ومما تقتضي الاشارة اليه، ان بعض التجهيزات الانسانية مثل الحمص والزيوت النباتية والارز التايلندي والقمح الاسترالي والفرنسي لم يبدأ وصولها الى العراق الا خلال اذار عام ١٩٩٧، واستمر العراق يعلن عن عدم كفاية القرار ٩٨٦ حتى لو روعي بنودة جميعاً على نحو دقيق[١٧]، واعلنت في الوقت ذاته لجان دولية من بينها اللجنة الفرعية لمنع التميز ولحماية الاقليات التابعة للأمم المتحدة(الدورة ٤٨ القرار ٩٦/١٠٧ الذي تبنته اللجنة بلا تصويت) عن مخاوفها استناداً للمعلومات الموثوقة، التي تشير الى استمرار موت الاطفال بعد الاتفاق بين العراق والامم المتحدة بشأن تنفيذ القرار ٩٨٦ لان الاتفاق لا يتطابق مع حاجات الحد الادنى ولاسيما الغذاء والدواء للسكان المدنيين[١٨].

وضمن ظروف الحصار الشامل عاش الشعب العراقي ولمدة تجاوزت العشر سنوات، ومن الطبيعي ان تكون المرأة والطفل اكثر الاطراف تأثراً بنتائج الحصار بحيث تحول الى سلسلة من التحديات الخطيرة التي تحول دون ممارسة المرأة والطفل لحقوقهما الاساسية.

اولاً: اثـر الحصار على المـرأة العراقية.

لقد شهد العراق خلال السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين ورغم اثار الحرب العراقي الايرانية(١٩٨٠-١٩٨٨) نمواً اقتصادياً واجتماعياً شهدت به العديد من المنظمات الدولية، فقد اشار تقرير لمنظمة اليونيسف

الى ان الثروة النفطية شجعت على قيام بنى تحتية مؤثرة في الريف والحضر معاً[١٩] .

وفضلاً عن ذلك فقد حقق العراق نجاحاً في مجال التعليم ومحو الامية، ومواجهة الفقر، وتوفير الخدمات الصحية، وتوفير فرصة مشاركة المرأة في حياة المجتمع وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني واهمها المنظمات الجماهيرية للمرأة والشباب والطلبة والعمال وغيره، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية والمؤسسية(دور الايتام، دور العجزة، مؤسسات المعوقين، رعاية الجانحين، وغيرها)، اضافة الى اصدار القوانين الاجتماعية ذات المضامين التنموية الانسانية تصب بمجموعها في حياة الاسرة بوصفها افراداً، او بوصفها جماعة متفاعلة.

لقد اثر الحصار على كل نواحي الحياة في العراق، فقد انحسرت مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتأثر نشاطها السياسي بفعل الحصار فلم تعد تمارس حقوقها السياسية بنفس الاندفاع لان الحصار سجل بشرط جوهري في تحقيق الظروف الموضوعية التي تتيح للمرأة متابعة نضالها، ومن جانب اخر فقد اثر قرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٨٨ في ١٩٩١/٤/٥ والذي كانت دول التحالف قد اتخذته ذريعة للتدخل في شمال العراق مما حول منطقة الحكم الذاتي في العراق[٢٠] الى منطقة احتلال فأدى ذلك الى قطع الصلة بين منطقة الحكم الذاتي وباقي المحافظات العراقية، مما منع المرأة في المنطقة المذكورة من متابعة الاستفادة من فرص التطور والخدمات التي شملت المناطق الوسطى والجنوبية من العراق .

ومن جانب اخر فأن الضغوط الاقتصادية على الاسرة العراقية، والذي وقع العبأ الاكبر منها على المرأة في المسؤولية عن تهيئة مستلزمات الاسرة وضغط النفقات والاستغراق في اعمال التدبير، والبحث عن البدائل المتوفرة لديها لكي تيسر سبل الحياة لأسرتها فأخذت تصنع اكثر احتياجات الاسرة بنفسها(كعمل الخبز، والخياطة، وغيرها) والاستغراق في هذه الاعمال لم يعطيها وقتاً تستطيع ان تمارس فيه العمل السياسي.

وفضلاً عن ذلك فان الارتفاع المتصاعد لكلف المعيشة، وعدم كفاية الاجور التي تتقاضاها المرأة العراقية العاملة، او الموظفة اضطرت اعداد كبيرة من النساء للاستقالة، او الاحالة الى التقاعد، وهذا الامر ادى الى عزوف المرأة بصورة تامة عن ممارسة حقوقها المدنية في تسلم الوظائف العامة، كما ادى الحصار الى تقليص حضور الاتحاد العام لنساء العراق للمؤتمرات الدولية بسبب ضغط النفقات، فضلاً عن حرمان الاتحاد من منح سمات الدخول الى الدول التي تقام فيها المؤتمرات[٢١]، وعرقلة خطط الاتحاد العام لنساء العراق على وضع

استراتيجية لتطوير مساهمة المرأة العراقية في الحياة العامة والسياسية، وزيادة وعيها بحقوقها الاساسية، اذ دفعت ظروف الحصار والضغط الاقتصادي لإعطاء اهمية اكثر للأنشطة الاقتصادية لتخفيف الاعباء الاقتصادية عن الاسرة[٢٢].

ونتيجة للنقص الحاد في الاغذية فقد تأثرت بشدة الحالة الغذائية للمرأة الحامل وانعكس ذلك على نمو الجنين، وكانت اوزان الاطفال اقل من الحد الطبيعي مما يؤدي الى اخطار الموت، او العوق المستقبلي للأطفال[٢٣] .

وكانت اثار الحصار على المرأة العراقية باعتبارها مسؤولة عن الادارة الاقتصادية للأسرة كبيرة ،اذ انها ومنذ فرض الحصار في اب ١٩٩٠ بدأت بوادر شحة المواد التموينية الاساسية في السوق التجارية، فعمدت الحكومة لتحمل مسؤوليتها، فباشرت بتوزيع حصة تموينية على العائلات العراقية، والعائلات المقيمة في العراق، تشمل الطحين، والرز، والسكر، والزيوت، والشاي، وحليب الاطفال، ومواد الغسيل وبأسعار زهيدة، الان هذه الكميات لا تغطي الأجزاء من الحاجة الفعلية الاساسية للفرد، كما يظهر ذلك في الجدول الاتي[٢٤]:-

اسم المادة	الكمية قبل الحصار (حصة الفرد)	الكمية قبل الحصار (حصة الفرد)
الطحين	١٥كغم	٦ كغم
الرز	٢,٥٠٠	١,٢٥٠ كغم
السكر	٣,٥٠٠	٠,٥٠٠
الشاي	٢٥٠ غم	١٥٠غم
الزيوت	١,٢٥٠ كغم	٦٢٥ غم
المساحيق	٥٠٠ غم	٢٥٠ غم
الصابون	٥٠٠ غم	١٥٠ غم
حليب الاطفال	٣,٥٠٠ كغم	١,٨٠٠ كغم

يتضح من الجدول اعلاه النقص الكبير في المواد الغذائية التي تحصل عليها الاسرة، والذي يتحتم عليها سد النقص من المواد الغذائية من السواق المحلية التجارية وبأسعار عالية وخيالية، اذ ارتفع سعر الطحين الى(٦٠٠٠) مرة عن السعر السابق قبل

فرض الحصار، كما ارتفعت اسعار المواد الاخرى، اذ ارتفع سعر الرز(٢٤٠٠) مرة مقارنة بسعرة السابق، كذلك الحال بالنسبة للمواد الاخرى، فقد ارتفعت اسعارها من ١٠٠٠-٢٥٠٠ مرة مقابل اسعارها قبل عام ١٩٩٠[٢٥] .

ان هذا كان بحد ذاته بصنع المرأة امام حالة تغذوية لا يمكن معالجتها ضمن الظروف المادية التي تحياها، ويهدد حق الانسانية في الحياة والبقاء، وخلاصة القول ان الحصار قد اثر بصورة كبيرة على حقوق المرأة السياسية والاقتصادية التي تعرضت لإبادة جماعية منظمة حرمتها اتفاقية منع ومعاقبة ابادة الجنس البشري الصادرة من الامم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/٩ .

وفي الوقت نفسه فأن الحصار الذي فرض على العراق منذ عام ١٩٩٠ ترك اثاراً سيئة على شريحة اخرى من المجتمع العراقي، وهي شريحة الاطفال، اذ ان قرار الحصار، والقرارات اللاحقة بإدامة ذلك الحصار تسبب في ازمات خطيرة للأسرة العراقية وادى الى الحرمان من الغذاء والدواء لأطفال العراق، وبرزت مشكلات عديدة للأطفال ليس فقط في الجوانب الصحية وانما كذلك في الجوانب النفسية والاجتماعية والتربوية[٢٦]، وسوف نتناول كل حالة حسب حدتها وبشكل تنازلي.

ثانياً: اثر الحِصار على حقوق الطفل في العراق:

لقد كان فرض الحصار على العراق منذ عام ١٩٩٠ خرقاً كبيراً لكل المواثيق والاعراف والاتفاقيات الدولية وخصوصاً ما يتعلق بحقوق الطفل، اذ كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اقرت في عام ١٩٨٩ اتفاقية حقوق الطفل ودخلت حيز التنفيذ في ايلول ١٩٩٠، واحتفاء بهذه المناسبة دعمت الامم المتحدة زعماء العالم للحضور الى المنظمة لعقد مؤتمر قمة حضره (٧١) من زعماء العالم ورؤساء الحكومات فضلاً عن (٨٨) ممثلاً رسمياً غالبيتهم بمرتبة وزير لمناقشة جدول اعمال مكون من بند واحد هو (الاطفال)، وفي ختام تلك القمة تبنى زعماء العالم اعلاناً بالالتزام ببقاء الطفل وحمايته ونمائه، وخطة عمل لتنفيذ بنود ذلك الاعلان.

ان اقرار الحصار، والقرارات اللاحقة بإدامته تسببت في ازمات خطيرة للأسرة العراقية كما اسلفنا، وتسببت في الحرمان الغذائي والدوائي للأطفال وبرزت مشكلات عديدة للأطفال ليس فقط في الجوانب الصحية، وانما كذلك في الجوانب النفسية والاجتماعية والتربوية، ففي الجانب النفسي كان الحصار الاقتصادي المفروض على الاسرة والطفل أبعاد خطيرة تتناقض كلياً مع تعهدات الدول الاطراف في المادة(٣٩) باتخاذ التدابير المناسبة لتأهيل التشجيع النفسي وأعاده الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية

اي شكل من اشكال الاهمال، او الاستقلال، او الاساءة، او التعذيب، او اي شكل من اشكال العقوبة اللاإنسانية، او المهنية ووافقت الاطراف على ان يكون تعلم الطفل موجهاً نحو تنمية شخصيته ومواهبة وقدراته العقلية والبدنية الى اقصى امكاناتها.

ولدى استقصاء الجوانب ذات الصلة بهذه المواد برزت حالات نفسية متعددة بتأثير العقوبات الاقتصادية، فقد احتلت حالة السرقة بين الاطفال المرتبة الاولى من بين الظواهر النفسية التي برزت في ظروف الحصار، وخاصة سرقة النقود والمستلزمات الدراسية والمأكولات، وقد بلغت حدة الحالة ٢٠,٨% قبل الحصار وازدادت الحدة الى ٤٨,٨% بمقدار زيادة ٢٣٣% بسبب الحرمان المادي والغذائي وشعور بعض الاطفال بالحاجة الى الاشباع الفوري لحاجتهم[٢٧] .

وفضلاً عن ذلك فقد زادت حدة الرغبة في الحصول على الاشياء وحب التملك من ٢٢,٩ % قبل الحصار الى ٥١,٥% بعد الحصار وبمقدار ٢٢٥% بسبب حرمان الاطفال من حاجتهم الاساسية، وبذلك سلك البعض سلوكاً عدائياً من اجل الحصول على ما لدى الاخرين من حاجات ومستلزمات غذائية والاستحواذ على ممتلكاتهم، كما زاد الشعور بالخوف والقلق بسبب تعرض الطفل للإحباط والكبت والاضطرابات الانفعالية الاخرى من غضب وحزن ويأس والتهديد من قبل الوالدين، والعقاب وحرمانه من الغذاء، او المواد المحببة الى نفسه، وغالباً ما يعبر عن قلقه بالبكاء والارق وفقدان الشهية، وبلغت حدة الحالة قبل الحصار ٢٢,٢% ووصل ٤٩,٤% وبنسبة زيادة مقدارها ٢٢,٣% .

والى جانب ذلك زادت حدة التهيج وسرعة الغضب، وتناول الاشياء غير الصحية للأكل، وخاصة المأكولات غير الناضجة والبالية والمتعفنة بسبب حالة نقص التغذية وحاجة الجسم الى الاملاح والكالسيوم والفيتامينات، وبلغت حدة الحالتين قبل الحصار ٢١,٧% و ٢١,٢% على التوالي وازدادت الى ٤٧,٤% و٤٦,٣% على التوالي بعد الحصار وبنسبة زيادة مقدارها ٢١% للحالتين .

وزادت حدة حالات الكذب بين الاطفال بالتهديد والخطر بسبب الصراع المستمر بين الابوين والاخوان، وبروز ظاهرة الخمول وقلة النشاط والاكتئاب والشعور بالحزن بسبب الحرمان من الغذاء، والظروف المادية القاسية التي تعاني منها اسرهم، وفي الوقت نفسه ازدادت حالات السلوك العدواني لدى بعض الاطفال والعزلة والانطواء الاجتماعي، وضعفت الثقة بالنفس، والانانية في التعامل مع الاخرين.اما في الجوانب الاجتماعية والتربوية، فقد ازدادت حدة ظاهرة اشتغال

الاطفال في الاعمال الحرة خارج اوقات الدوام الرسمي، والتسرب من المدرسة بسبب ضعف المستوى الاقتصادي لبعض الاسر، وعدم كفاية المورد المالي لهم.

كل ذلك ادى الى بحث الاطفال عن بعض الاعمال لبيع السلع البسيطة، كالسكائر،، والفواكه والخضر، والمواد الغذائية الاخرى، وازدادت حدة اساءة الاسرة للطفل، والمشاكل الاسرية القائمة بين الام والاب والتي غالباً ما تؤدي الى جنوح الاطفال وشعورهم بالحرمان النفسي والقلق وصعوبة الاستقرار.ان هذا كله يتناقض تماماً مع ما جاء في المواد ٣٦,٣٢ ، ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل، وبنود الاعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات من القرن العشرين.

ولم يقتصر اثر الحصار الاقتصادي على الطفل في العراق على الجوانب النفسية والاجتماعية فحسب بل كانت له ابعاد صحية خطيرة في زيادة الحالات المرضية، وادى الى نتائج مأساوية على تدهور الوضع الصحي، وقد اوضح طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي في كلمته امام مجلس الامن في ١٩٩٢/١١/١٥ ان فرض الحصار على العراق قد ادى الى وفاة الالاف من الاطفال، فقد بلغ مجموع الوفيات للأطفال دون السنه الخامسة من العمر للعام ١٩٩١ وللمدة من كانون الثاني وحتى تشرين الاول(١٩٧٧) حالة وفاة لأسباب لها علاقة مباشرة بأثار الحصار الاقتصادي، بسبب امراض ذات الرئة، وسوء التغذية، والاسهال، بينما بلغ مجموع الوفيات لهؤلاء الاطفال للعام ١٩٩٢ وللمدة نفسها(٣٨٢١) حالة وفاة اي بزيادة قدرها(١,٩%) مرة، او (٩٣%) عما عليه في العام ١٩٩١.

اما بالنسبة لمن تزيد اعمارهم عن خمس سنوات فقد كان مجموع الوفيات وللمدة من كانون الثاني حتى تشرين الاول من عام ١٩٩١ ولأسباب ذات علاقة مباشرة بأثار الحصار الاقتصادي مثل السكر وارتفاع ضغط الدم والاورام الخبيثة(٤٥٠٦) حالة اي بزيادة قدرها (١,٤) مرة، او (٤٢%) عما كانت عليه عام ١٩٩١[٢٨] .

ويتضح تأثير سوء التغذية وحرمان الأمهات الحوامل من الرعاية الطبية وعدم توفر الدواء المطلوب على النمو الطبيعي للجنين، وذلك فقد حدثت ولادات الاطفال بوزن اقل من (٢,٥) كغم بصورة كبيره الامر الذي يعرض الوليد الى المرض، او الموت.

ان النقص الحاد في المواد الغذائية الاساسية والتكميلية والحليب الاعتيادي والطبي للطفل ادى الى ظهور امراض سوء التغذية عند الاطفال، وامراض نقص البروتين، وفقدان البصر نتيجة نقص فيتامين(A) فضلاً عن امراض الدم الحاد[٢٩].

وفضلاً عن ذلك فقد ازدادت الاصابات جراء الحصار بالأمراض الانتقالية في العراق، فقد ازدادت عدد الاصابات بالحصبة الالمانية من (٥١٤) اصابه في عام ١٩٨٩ الى (١٦١٢) اصابه في عام ٢٠٠٠، وازدادت الاصابات في مرض التايفوئيد سنة ١٩٨٩، كذلك الاصابات بمرض الزحار الاميبي من (١٩٦١٥) اصابة في سنة ١٩٨٩ لتصبح (٦٤٣٢٥١) اصابة عام ٢٠٠٠.

وبعد ان اصبح العراق خالياً من مرض الجرب عام ١٩٨٩، ولكن بفعل الحصار سجلت اكثر من(٢٣٢١٧) اصابة في عام ٢٠٠٠، وهكذا بالنسبة للأمراض الاخرى (شلل الاطفال، الخناق، السعال الديكي، النكاف، التهاب السحايا، حبة بغداد، حمى مالطا، داء الكلب، الملاريا المحلية، وغيرها)، فقد انتشرت وازدادت بنسب متفاوتة، اظهرت اثر الحصار المفروض على العراق عام ١٩٩٠ في زيادتها وانتشاره[٣٠] .

اما فيما يخص العمليات الجراحية الكبرى فقد انخفض عددها بسبب قلة الدواء والمستلزمات الطبية، وامور اخرى من (١٥١٢٥) عملية في عام ١٩٨٩ الى (٥٠٠٥) عملية في عام ٢٠٠٠، كما اثر الحصار ايضاً على الفحوصات المختبرية، فانخفض العدد من (١٤٩٤٠٥٠) في عام ١٩٨٩ ليصل (٥٩٠٠٢٠) في شهر شباط ٢٠٠١[٣١]، بفعل شحة المواد الغذائية الاساسية"، مما أدى ارتفاع كبير في نسب الزال من (٥١٩٣) في عام ١٩٩٠ الى (٢٨٢٩٢٨) في عام ٢٠٠٠، وكذلك ارتفع نقص التغذية الى (٣١٤٢٨) في عام ٢٠٠٠ بعد ان كان (٤٨٥) في عام ١٩٩٠.

اما الانواع الاخرى من سوء التغذية فقد ازدادت بنسبة كبيرة، اذ وصلت (١٩٤٨٥٦٧) في عام ٢٠٠٠ بعد ان كانت (٩٦٨٠٩) في عام ١٩٩٠[٣٢] .

من الواضح ان هذه النتائج تتناقض تماماً مع ما ورد في المادة (٥) من اتفاقية حقوق الطفل في اعتراف دول الاطراف بأن لكل طفل حقاً اصيلاً في الحياة، وتكفلت ببقاء الطفل ونموه، وما جاء في المادة (٢٤) البند اولاً من اعتراف دول الاطراف بحق الطفل من التمتع بأعلى مستوى صحي ممكن ببلوغه، وتعهدها بأن تبذل قصار جهدها لتضمن بأن لايحرم اي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه، وما جاء في البند(٢) من نفس المادة التي تنص على سعي دول الاطراف لاتخاذ التدابير المناسبة من أجل خفض الوفيات بين الاطفال، وتوفير المساعده الطبية والرعاية الصحية لجميع الاطفال، ومكافحة الامراض وسوء التغذية.

ولابد من الاشارة الى ان قد ورد في ديباجة اتفاقية حقوق الطفل التأكيد على اهمية التعاون الدولي لتحسين معيشة الاطفال في كل بلد ولاخص في البلدان النامية، اذ يقول زعماء العالم في الفقرة(١٨) من الاعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات من القرن العشرين، الا ان رفاه الاطفال يتطلب القيام بإجراءات اساسية على اعلى المستويات وهذا ما نحن عازمون على القيام به.

الخاتمة

يتضح مما سبق بأن الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عام ١٩٩٠، أثر احتلاله للكويت في ١٢أب ١٩٩٠ ترك أثاراً سلبية كبيره على المرأة والطفل في العراق، وادى الى خلق معاناه كبيره للمرأة العراقية التي فرضت عليها ظروف الحصار نمطاً جديداً من الحياة وبخاصة عندما تقلصت حصة الفرد العراقي من المواد الغذائية والاساسية، وكذلك تقلصت الخدمات التي تقدمها الحكومة بفعل الحصار.

ان الحصار الذي فرض على العراق واستمر لسنوات طويلة ولم يرفع رغم زوال اسبابه، لم يفلح بالحاق اذى كبير بالسلطات الحاكمة في العراق، الا انه كان مؤثراً بشكل كبير على شرائح المجتمع العراقي المختلفة وفي مقدمتها المرأة والطفل، اذ اصبحت المرأة العراقية عاجزه في ظل ظروف الحصار من تلبية الحاجات الضرورية للأسرة، كما ان الطفل العراقي عانى هو الاخر الكثير اذ لم تتمكن الاسرة العراقية من ان توفر له ابسط مستلزمات حياته، مما ادى الى كثرة الامراض والوفيات وبالتالي ظهور عادات لم يألفها المجتمع العراقي قبل الحصار.

مصادر البحث

١- الوثائق غير المنشورة:

ت	رقم الملفة	عنوان الملفة	تاريخ الملفة
١	٨/ ٢٢٣٦٦	تقرير السيد اهشاري المقدم الى الامم المتحدة.	٣٠ اذار ١٩٩١
٢	٨/ ٢٢٣٩٩	تقرير السيد صدر الدين اغاخان المندوب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة.	١٧ تموز ١٩٩١

٢-الوثائق المنشورة:

١- وزارة الصحة العراقية، قسم الاحصاء الصحي والحيائي،٢٠٠٠ م ، جدول رقم (١) .

٢- وزارة الصحة العراقية، قسم الاحصاء الصحي والحيائي،٢٠٠١ م ، جدول رقم (٥) .

٣- وزارة الصحة العراقية، قسم الاحصاء الصحي والحيائي،٢٠٠٠ م ، جدول رقم (٢) .

٣- الكتب العربية والمعربة:-

١. جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بلا.

٢. سوسن الجلبي ، صادق التميمي، اثر الحصار الاقتصادي على الجوانب النفسية والاجتماعية للأطفال في العراق، بغداد،١٩٩٤.

٣. عماد محمد ذياب ، حسين علي السعدي، البيئة والغذاء في ظل العدوان والحصار على العراق ، بغداد،١٩٩٣.

٤. محمد كريم حمزة ، الحصار ومشكلة الفقر، بغداد، ١٩٩٩.

٥. منال يونس عبد الرزاق ، اثار الحصار على اوضاع المرأة العراقية، بغداد،١٩٩٥ .

٦. نعمه جمعه، الحصار ضد العراق انتهاك لحقوق الانسان ، بغداد ، ٢٠٠١.

٧. يفغيسي بريماكوف، يوميات بريماكوف في حرب الخليج – حرب كان تجنبها ممكناً، بيروت، اصدار نحو مبيصرتر للنشر ،١٩٩٠.

٤- الكتب باللغة الاجنبية:-

1- **Multilateral Responses to the Iraq Invasion of** Kuwait – Economic Sahctions and Emerging Proliferation-George N Grmmas- Mryland Journal of Internatinal Law and Trad- Vol .15. 1991.

2- Sanctions Compliance and International Law – Reflections on the United Nations Experience Against Iraq – Verginia of int Law 1991.

3-See Wahington Post, 25 October 1999.

4- Letter (24March 1997) From the Permanent Rermanent Repreventative of Iraq to the Uinted tions.

5-Unicef, Iraq- Situation Analysis of Children and Women in Ira- 30- April 1998.

٥- الدوريات:

أ- الصحف:

١- جريدة الثورة، ١١ اذار ،١٩٧٢ . / ٣ اب ١٩٩٠.

٢- جريدة الجمهورية ، ٣اب ١٩٩٠. / ٢٠كانون الثاني ١٩٩١.

٣- جريدة القادسية ، ٤اب ١٩٩٠.

الهوامش:

(١) رفضت دول عربية قيام العراق باحتلال الكويت، كما ان دول الخليج العربي تربطها علاقات قوية مع الكويت قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع العراق وساندت بقوة الحكومة الكويتية ، وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات العراقية . انظر جريدة الثورة ، ٣اب ١٩٩٠؛ جريدة الجمهورية ،٣اب ١٩٩٠؛ جريدة القادسية، ٤اب ١٩٩٠.

(2) (Multilateral Responses to the Iraq Invasion of Kuwait – Economic Sahctions and Emerging Proliferation-George N Grmmas- Mryland Journal of Internatinal Law and Trad- Vol .15. 1991.p8.

(3) (Sanctions Compliance and International Law – Reflections on the United Nations Experience Against Iraq – Verginia of int Law 1991 .p19 ؛ جوزيف سماحة، ازمة الخليج، واشنطن ترفض الحل السلمي وتسعى الى الحرب، مجلة اليوم السابع، باريس، العدد ٣٣٠، السنة السابعة ،٣ ايلول ١٩٩٠، ص١٢.

(٤) يفغيسي بريماكوف، يوميات بريماكوف في حرب الخليج – حرب كان تجنبها ممكناً، بيروت، اصدار نحو مبيصرتر للنشر ،١٩٩١ ، ص ٤٣.

(٥) فتحي حسن حمادة ، الموقف السوفيتي وتأثير الوفاق الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٢، ١٩٩٠،ص١١.

(٦) واجية ابراهيم الدسوقي ، التوجهات العامة لردود الفعل الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٠٢ ،١٩٩٠،ص٩٨؛ محمد السماك ،اضواء قضايا هلستكي، مجلة الاسبوع العربي ، العدد ٢٤، ايلول ١٩٩٠، ص٢٤؛ جريدة الجمهورية العراقية،٢٠ كانون الثاني ١٩٩١ .

(٧) عبد الله اسكندر، ازمة الخليج، النقسام العربي يبرر التدخل وتشجيع التفرد الامريكي ، مجلة اليوم السابع ، ١٠ ايلول، ١٩٩٠،ص١٣.

(٨) محمد عبد الله الدوري، قرارات مجلس الامن الخاصة بالعراق والقانون الدولي، مجلة افاق عربية، العدد الثاني، شباط ١٩٩٢، ص٧-١٦ .

(٩) ضاري خليل محمود ، الحصار ضد العراق انتهاك لحقوق الانسان، اعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة، بغداد، ٨-٩ ايار ،٢٠٠١،ص٨٤ .

(١٠) اصدر مجلس الامن قرار (٦-٧) في ١٥ اب ١٩٩١ الذي تضمن بيع كمية من النفط العراقي مقابل الغذاء، الان العراق رفض القرار المذكور مما دفع المجلس باصدار قرار اخر برقم ٧١٢ في ايلول

١٩٩١ ولم يطبق هذا القرار فصدر قرار اخر رقم ٩٨٦ في ٤نيسان ١٩٩٥ قبله العراق، الا انه لم يطبق ايضاً الا في ١٠ كانون الاول ١٩٩٦ . انظر: نعمه جمعه، الحصار ضد العراق انتهاك لحقوق الانسان ، بغداد ، ٢٠٠١، ص ص٩٥-١٣٥ .

(١١) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بلا، ص٣١ .

(١٢) وليم كير، وجيمس غيز فورد، سياسة العقوبات، مجلة ام المعارك، نيسان ١٩٩٩،ص٨ .

(١٣) التفاصيل، راجع محمد كريم حمزة ، الحصار ومشكلة الفقر، بغداد، ١٩٩٩، ص٢.

(١٤) نعمة جمعة، المصدر السابق، ص١٣٦ .

(١٥) رياض القيسي ، الخطر الشامل على العراق، بحث مقدم لندوة الرباط حول الحصار على العراق لسنة ١٩٩٩.

(16)See Wahington Post, 25 October 1999.p.A22.

(١٧)جيف سيمونز، المصدر السابق،ص٢٨٨.

(18) Letter (24March 1997) From the Permanent Rermanent Repreventative of Iraq to the Uinted tions.

(19) Unicef, Iraq- Situation Analysis of Children and Women in Ira- 30- April 1998.p.6.

(٢٠) منحت الحكومة العراقي في عام ١٩٧٢ المنطقة الشمالية المتكونة من ثلاث محافظات تسكنها غالبية كردية (دهوك، اربيل ، السليمانية) حكماً ذاتياً. انظر جريدة الثورة، ١١ اذار ،١٩٧٢ .

(٢١) ضاري خليل محمود، المصدر السابق، ص ص ٨٥-٩١.

(٢٢) حول الاثار الانسانية السيئة لقرارات مجلس الامن. انظر تقرير السيد اهشاري المقدم الى الامم المتحدة في ٣٠ اذار ١٩٩١، الوثيقة ٢٢٣٦٦ /٨ ؛ كذلك تقرير السيد صدر الدين اغاخان المندوب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة في ١٧ تموز ١٩٩١، الوثيقة رقم ٢٢٣٩٩ /٨ .

(٢٣) عماد محمد ذياب ، حسين علي السعدي، البيئة والغذاء في ظل العدوان والحصار على العراق ، بغداد،١٩٩٣، ص ص ٤٩-٥٢ .

(٢٤)عماد محمد ذياب ، حسين علي السعدي، المصدر السابق، ص ص٧٢-٨٠ .

(٢٥) منال يونس عبد الرزاق ، اثار الحصار على اوضاع المرأة العراقية، بغداد،١٩٩٥،ص٨ .

(٢٦) سوسن الجلبي ، صادق التميمي، اثر الحصار الاقتصادي على الجوانب النفسية

والاجتماعيـــة للأطفـــال فـــي العـــراق، بغداد،١٩٩٤، ص٨ .

(٢٧) لقد قام باحثان عراقيان بدراسة حول اثارة الحصار على الجوانب النفسية للطفل ، اذ تـم اختيـار عينـة للدراسـة مكونـه مـن (٢٠٠٠) وطفلة من (٥٠٠) مدرسة ابتدائية فـي محافظـة بغداد تراوحت أعمـارهم مـابين (٦-١٥) سـنة مـن المراحـل الاولـى حتـى السادسـة و(٣٠٠) مـن المعلمـين المرشـدين لصفوف هؤلاء الاطفال، وقد اظهرت الدراسة الاثـار السـيئة التـي خلفهـا الحصـار الاقتصـادي علـى الاطفـال فـي العـراق. انظر:- سوسن الجلبي، وصادق التميمي، المصدر السابق، ص ص ٤-٢٠ .

(٢٨)عمـاد محمـد ذيـاب ، حسـين علـي السـعدي، المصـدر السـابق، ص ص ٥٨-٦١ .

(٢٩)المصدر نفسة ، ص ٥٩ .

(٣٠) وزارة الصحة العراقية، قسم الاحصاء الصـحي والحيـائي،٢٠٠٠ م ، جـدول رقـم (١).

(٣١) وزارة الصحة العراقية، قسم الاحصاء الصـحي والحيـائي،٢٠٠١ م ، جـدول رقـم (٥).

(٣٢) وزارة الصحة العراقية، قسم الاحصاء الصـحي والحيـائي،٢٠٠٠ م ، جـدول رقـم (٢).